IV. إجتهادات ومتابعات

* مستقبل الكتاب العربى
* نوبل وفلسفة الجوائز : دعوة للمراجعة !!!
* نحو قراءة للفهم !!
* مستقبل العمل

مستقبل الكتاب العربى

يحفل كل عام بالعديد من المعارض الدولية للكتب التى تعد أعراسًا ثقافية، يجتمع فيها أهل الثقافة والفكر، لاستعراض المعارف الجديدة المنهمرة فى كل مجال من مجالات العلوم والفنون والآداب، وحتى وقت قريب كنا نصف هذا الإنتاج بكونه، «ما طرحته المطابع» من عناوين قدمتها دور النشر العديدة، ولم يعد هذا الوصف دقيقًا مع التواجد الملحوظ للنشر الإلكترونى على شك أقراص مدمجة أو نشر على شبكة الإنترنت، وقد مثل ذلك نقلة نوعية بالنسبة لمفهوم الكتاب وعلاقته بالقارئ. ودفع البعض إلى الحديث المتكرر عن مستقبل الكتاب. وهم يعنون الكتاب كما تعرفه وتحبه. الكتاب الورقى الذى نقتنيه فى بيوتنا أو تصحبه ويصحبنا فى حقائبنا. بل وفى جيوبنا أحيانًا.. هذا الكتاب الذى وصفناه وسنظل نصفه بأنه «خير جليس» يراه هؤلاء شكلاً قابلاً للتغيير حيث يمكن أن نضعه فى «اصبع صغير» ليوضع فى أى كمبيوتر عندما نريد قراءته. وهذا الاصبع يتطور ليحتوي

العديد من المعلومات التى تحتاج أن نصحبها. وليس الكتب فقط.

لقد صار هذا الأمر واقعًا مشهودًا، لكن الآتى كثير ولا يدخل فى مجال الخيال العلمى، ولكن فى مجال العلم الذى يشبه الخيال، لقد قال المفكر المستقبلى آرثر كلارك منذ أكثر من ربع قرن إن التكنولوجيا المتقدمة سيصعب تفرقتها عن السحر !! فهناك الآن مجال واحد بشدة وخطير بجدة، والخطورة هنا تعني الأهمية ولا تعنى بالضرورة الآثار السيئة، فلكل جديد إيجابياته وسلبياته، وكما يقال دائمًا «إنك لا تأتى بالآلة فقط، ولكنك أيضًا تأتى بالشيطان الذى بداخلها»، فهذا القول يصدق ذلك على الكمبيوتر والقنوات الفضائية والجوال... إلخ هذا المجال الذى أعنيه هو «تكنولوجيا المخ» لقد صار من الطبيعى أن يفتح الكمبيوتر الخاص به ويطالع جريدة دون أن يلمسه، لقد فتحه بفكرة!!! وهذه هى البداية، فالتواصل بين البشر بهذه الطريقة قادم لا محالة. هل سنقبل على تخزين المعلومات والكتب بهذه الطريقة وفقًا لاحتياجاتنا؟ وهل

يمكن التواصل مع المؤلفين الذين نحبهم «بكلمة مرورية» بين عقولنا وعقولهم، لنقرأ كتبهم ونعلق عليها .. لك الحق أيها القارئ الفاضل أن تعد ذلك خيالاً علميًا أو علمًا يشبه الخيال، وإسمح لى أن أعود إلى مستقبل الكتاب الذى نحبه، الكتاب الورقى.

لقد زرت معرض فرانكفورت للكتاب، وهو الأشهر الأكبر بين المعارض الدولية ثلاث مرات وذلك فى أعوام ١٩٩٤، ١٩٩٧، ٢٠٠٤م، حيث كان العرب هم ضيوف المعرض الأخير، ولقد لاحظت بالطبع تأكد وجود الكتاب الإلكترونى مع مرور الأعوام، لكن الكتاب الورقى لم يفقد بريقه أو الاهتمام به أبدًا، وبالنسبة للمعارض الدولية التى تقام فى الدول العربية لم أتابع إلا معرض القاهرة بحكم وجودى فى مصر، ويمكن رصد هذا الاتجاه أيضًا، ولكن بدرجة أقل، خصوصًا فى النشر العربى، وفى عام ٢٠٠٧م أتيح لى لقاء العديد من كبار الناشرين بصبحة ناشرى الخاص، ولقد آثار انتباهى ما ذكره مسئول النشر بدار «جون وايلى» عن خطة النشر الإلكترونى والورقى، دون تصور الاستغناء

عن الأخير، وهذا الأمر أراحنى لأسباب علمية وعملية وليس لأسباب عاطفية، لا يمكن أن أتخلص منها، وقد عشت حياتى محاطًا بآلاف الكتب.

أذكر هذه الواقعة وفى ذهني ما طرحه أستاذ شاب فى ورشة عمل لتطوير التعليم العالى من أهمية أن تتحول جامعاتنا إلى جامعات لا ورقية تمامًا، ورغم إعجابى الصادق بهذا الأستاذ العربى المتميز، إلا إننى وقفت أمام حكاية «تمامًا» هذه ورجوت ألا تطول المكتبة.

إن الإدارة اللاورقية للجامعات أمر هام وتطور حيوى يمكن عن طريقها تسهيل عمليات كثيرة؛ المراسلة وطلبات القبول والتوجيه والامتحانات ومختلف الشؤون المالية والإدارية، وحتى بالنسبة للمكتبة فلابد من أن يكون الوجود الإلكترونى حاضرًا وجليًا، ودائمًا لتطوير وجودة العملية التعليمية، بالذات بالنسبة للتعليم عن بعد والتعليم مدى الحياة والتعليم المفتوح ... إلخ، ولا يعنى ذلك أن تكون المكتبة إلكترونية «تمامًا» فسيظل للكتاب الورقى دوره

وضرورته علميًا وعمليًا كما يقول الصديق الأجنبى، وتاريخيًا ووجدانيًا كما يعترف كاتب هذه السطور دون خجل!!

لقد كتب البشر على الحجر والرقائق النباتية واخترعوا الورق والمطابع، وتطورت الأخيرة بشكل يفوق الوصف مستخدمة أرقى التكنولوجيا الإلكترونية والورق الصديق للبيئة، ثم جاءت الكتابة بلغة الكمبيوتر أو لغاته، لكنها كلها كتب. وقد علمتنا التجربة أن الجديد لا يحل محل القديم ويقوم بإلغائه، لكن يضاف إليه ويدعمه. والمثال الشائع على ذلك أن التليفزيون والفيديو لم يتمكنا من إلغاء صناعة السينما، ولكن ساعدا على انتشارها والحفاظ على تراثها، وأظن أن مستقبل الكتاب الورقى لن يكون استثناءً، فسيبقى مع الترحيب بالكتاب الإلكترونى، وسيظل بجانب كل كمبيوتر طابعة. تطبع عليها ما تريد أن تحتفظ به من مصادر المعرفة «ورقيًا» كما نحب، حتى أن هنالك دراسة تسخر من مفهوم «المجتمع اللاورقي»، مؤكدة أنه سيتميز بزيادة استهلاك الورق!! لكننى لا أسخر من أى أمر يتعلق بالكتب، فإننى أحد أبناء «أمة الكتاب» الذى لا يعدله كتاب.

نوبل وفلسفة الجوائز: دعوة للمراجعة !!!

تتعدى أهمية الجوائز التى تمنح فى مختلف المجالات العلمية والإبداعية والإنسانية بوجه عام، أهداف التحفيز والإثابة لمن يستحقها إلى ما هو أبعد من ذلك بكثير. إنها تلقى الضوء على العديد من قضايا المستقبل المشترك للبشرية، وتزيد الوعى بها، وتدفع المتخصصين إلى بذل المزيد من الجهد فى دراستها، ولذلك دعت مجلة «نيو سيانتست» نخبة من العلماء المتميزين لمراجعة فلسفة جائزة نوبل، باعتبارها أم الجوائز، ومناقشة ما يثار حولها ن مطالب بتحديثها وتوسعة مجالاتها، التى تحكمها «وصية الفريد نوبل»، التى بنيت على «مشهد العلم» فى القرن التاسع عشر. وقد وضع العلماء خلاصة مناقشاتهم فى خطاب أرسلوه إلى هيئة نوبل، وإن كان الأمل غير كبير فى أخذه للاعتبار، بسبب عدم الرغبة فى تجاوز مضمون الوصية ومشاكل التمويل، فبالإضافة إلى الجوائز الأصلية التى حددها مخترع الديناميت (الفيزياء – الكيمياء – الفلسيولوجا أو الطب، والسلام)، قام البنك المركزى

السويدى بتمويل جائزة فى الاقتصاد اكتسبت الوضع الأدبى والمادى للجوائز الأخرى، ولم تناقش الهيئة مقترحات أخرى سابقة على المبادرة الأخيرة.

والحقيقة أن العلماء المعنيين بتطوير الجائزة، لتعبر كما يرون عن العديد من المجالات العلمية الهامة التى تغفلها المواصفات الحالية للجوائز المستقرة، يقترحون إضافة جوائز جديدة يمكن أن تمولها جهات مختلفة معنية بهذه المجالات، أو إعادة توصيف الجوائز لتتضمنها، فلا يمكن لمجالات شديدة الحيوية والأهمية، مثل البيئة والقضاء على الأمراض والبيولوجيا ودراسات المخ والأعصاب، أن تظل ذات فرصة محدودة للغاية رغم تعرضها لقضايا فى ثقل التغير المناخي والتنوع الحيوى والقضاء على الإيدز والملاريا... إلخ. لقد غطت جائزة نوبل للسلام هذا القصور فى حالات قليلة (منحت لفانجارى ماثاى ي عام ٢٠٠٤ لجهودها فى التنمية المستدامة وحقوق الإنسان، ولآل جور وهيئته فى عام ٢٠٠٧). كما سبق أن أعطيت هذه الجائزة لأطباء بلا حدود

عام ١٩٩٩، وللتدليل على أن البيولوجيا بثورتها العلمية الكبيرة لا حظ لها، يذكر أن داروين قد مات قبل أن تبدأ، لكن لو كان قد عاش حتى يلحق بها ما كان ليحصل عليها، لأنه ببساطة غير مطابق للمواصفات!!! قد يبدو ذلك متسقًا مع جائزة ترفض أن تتطور. فكيف تمنح لصاحب نظرية التطور؟.

ورغم عدم تطور الجائزة إلا أن بعض قراراتها توصف بالتهور، كبديل على التطور. ففى عام ٢٠٠٦ منحت جائزة الفسيولوجيا أو الطب لأن روفاير وكريج ميلو على عملهما فى إيقاف عمل الجينات فى الديدان، رغم أن العمل الأساسى قد تم بواسطة علماء النبات الذين لا تلتفت الهيئة إلى أعمالهم. ويرى البعض أن ٢٠٠٩ قد شهد تهورًا أكبر بمنح جائزة السلام للنوايا وليس للانجازات، بصورة أظن أنها قد أدهشت من حصل عليها (الرئيس باراك أوباما). إننا نقدم هذين الحالتين على سبيل المثال لا الحصر .. ونرجو أن ننتقل من الدروس المستفادة فيما سبق إلى فلسفة الجوائز فى مصر،

التى تحتاج بدورها إلى مراجعة شاملة لمعاييرها وآلياتها البيروقراطية، بما يؤدى إلى زيادة الرضاء عنها ومعالجة الانتقادات الموضوعية (والانفعالية) التى تصاحبها كل عام.

من الجدير بالذكر أن جهات كثيرة، مثل الجامعات ومراكز البحوث، صارت تتبنى أسلوب منح الجوائز للتحفيز والإثابة لتشجيع النشر العلمى العالمى والتأليف والترجمة، وهذا الاتجاه يستحق التحية والتشجيع، وأن كنا نركز هنا على «جوائز الدولة»، التي تمثل أكبر تقدير من الوطن لأبنائه، والتى يمولها الشعب تعبيرًا عن احترامه لمن يسهمون فى تقدمه، وينطلقون فى ذلك من الانتماء إلي سياقه المجتمعى والثقافى، مع العمل على تطويره وتنويره ومعالجة سلبياته. هذا الأمر يضع مسئولية أدبية كبيرة على من يرشحون ويختارون الفائزين بهذه الجوائز ، لأن عليهم أن يمثلوا المجتمع كله مع تجاوز ذاتيتهم وتحيزاتهم. وهذه نقطة دقيقة حساسة تستدعي التدقيق فى مصداقية جهات الترشيح واختيار أعضاء لجان الفحص والمنح. وبعيدًا عن الغمز اللمز نقول أن «اللبيب بالإشارة يفهم»!!!

وكما هو معلوم، فإن جوائز الدولة تديرها جهتان كبيرتان: أكاديمية البحث العلمى والمجلس الأعلى للثقافة، وتمنح على أربعة مستويات؛ التشجيعية والتفوق والتقديرية، بالإضافة إلى جائزة مبارك، التى تعد بحق «نوبل المصرية». والحقيقة أن دعوتى إلى مراجعة فلسفة جوائز الدولة تعود إلى عام ٢٠٠٧، حيث ضمنتها فى خطاب إلى الصديق أمين المجلس الأعلى للثقافة سابقًا الأستاذ/ على أبو شادى، ولأن هذه المراجعة تستدعى عملاً مشتركًا من الجماعة الثقافية والعلمية، يتجاوز الآراء الفردية، فإننى أكتفى هنا بتكرار الدعوة وذكر بعض الملاحظات والاقتراحات الخاصة بمجالات وأخلاقيات منح الجوائز. ومن المفيد هنا ن نعود إلى الدورس المستفادة من نقد جوائز نوبل كما أسلفنا.

فى هذا الصدد قد نفكر فى زيادة نوعية الجوائز و توسعة المجالات التي تغطيها الجوائز الحالية. وحتى تتم الدراسة الجادة الموسعة يمكن الإشارة إلى ضرورة الاهتمام بالدراسات المستقبلية والدراسات الثقافية للعلم والتكنولوجيا وإدارة

المشروعات العلمية والثقافية والمشروعات التى تحقق إنجازًا واضحًا فى حل العديد من المشاكل المجتمعية فى مختلف المجالات الصحية والتعليمية والبيئية وغيرها. وبالنسبة للأخلاقيات أرجو، بالإضافة إلى مسئولية جهات الترشيح ولجان المنح، التركيز على الكفاءات قبل العلاقات وعدم ترشيح المسئولين وقت شغلهم للمناصب القيادية وعدم قيام الفاحص بتقييم أعمال وبحوث له صلة بها، وهذه أمور بديهية تستحق أن تستوثق من الالتزام التام بها. كما يجب علينا أن نناقش بحياد وتجرد أسباب الغضب المصاحب لبعض الجوائز فى كل عام، ونحلله بما يستحق من علمية وموضعية. ويمكن أن نأخذ جوائز بعض الأعوام كنقطة انطلاق لذلك، كذلك علينا أن نستوثق أيضًا من عقلانية المنح، فلا نعطى من يتخطى سن المعاش جائزة تشجيعية أو جائزة تفوق، بينما نعطى لمن هو فى منتصف الطريق جائزة تقديرية مثلاً، إلا إذا كان هناك ما يبرر ذلك. عمومًا، فإن الأمر برمته يحتاج إلى الدعوة التى يطالب المقال الحالى بها.

نحو قراءة للفهم !!!

لا شك أن «التحول» المنشود إلى «مجتمع المعرفة» به الكثير مما يقال عن استراتيجية وآليات وأدوات والمناخ الداعم له... إلخ. وأتصور وأرجو ألا أكون مخطئًا – أن الإهتمام ببعض الأنشطة، ذات القيمة المضافة العالية فى تشكيل هذا المناخ الداعم، يمكن أن تكون عونًا فى نجاح إستراتيجية التحول وآلياته، وتعطيه الاستفادة من أزماته. وأتصور أيضًا أن «نشاط القراءة» إذا ما تميز بحصيلة عالية الكفاءة، يمكن أن يمثل نموذجًا مثاليًا للأنشطة ذات القيمة المضافة العالية فى تهيئة مناخ التحول المذكور إلى مجتمع المعرفة.

ولكى نكون أكثر تحديدًا يجب أن نوضح ما نعنيه بالقراءة ذات الحصيلة عالية الكفاءة. يتفق المتخصصون على أنها القراءة الإستيعابية Compreheneive Reading، وهى ليست أمرًا سهلاً كما يبدو للبعض، ولكنها حصاد عملية طويلة الأمد لتنمية قدرات ومهارات التعلم، ويعرف هؤلاء المتخصصون (كاثرين سند، ٢٠٠٢) الإستيعاب القرائى بأن

عملية متزامنة لإستخلاص وبناء المعانى عبر التفاعل والتواصل مع اللغة المكتوبة. وهى تتكون من ثلاثة عناصر: القارئ والنص ونشاط أو غرض القراءة. لقد شكلت مجموعة راند لدراسات القراءة موجهًا Heuristic يوضح العلاقات البينية لهذه العناصر فى الاستيعاب القرائى، وكيفية حدوث ذلك فى السياق الإجتماعى/ الثقافى الأكبر، الذى يشكل وعى القارئ ويتشكل به. إن هذه المحاور (العناصر الثلاثة والسياق) تمثل مجتمعه ما يمكن إعتباره منظومة القراءة الإستعابية، ومن المفيد التعرف عليها باختصار:

* فالقارئ يأتى إلى فعل القراءة بإمكانياته المعرفية (الانتباه، الذاكرة، القدرة على التحليل النقدى، الاستدلال، والتصور)؛ ودوافعه الخاصة (الغرض من القراءة، إهتمامه بالمحتوى، وكفاءته الذاتية كقارئ).

* ولخصائص النص المقروء تأثير كبير على الاستيعاب فأثناء القراءة، يبنى القارئ أشكالاً مختلفة لتمثل Representation النص. هذه الأشكال تتضمن شفرة

النص (كلمات مكتوبة) وقاعدته (وحدات الأفكار المعبرة عن معانيه) ونماذجه الذهنية (أسلوب معالجة ما به من معلومات لتوضيح المعنى). وفى العصر الحالى، لابد من التعامل بشكل متزايد مع تحديات وفرص النصوص الإلكترونية، بما يتضمن من وسائط متعددة وروابط متنوعة، بصورة ستؤثر حتمًا على دراسات الاستيعاب القرائى، فى ضوء إستجابة القراء المختلفة لهذه الفرص والتحديات.

* أما نشاط القراءة نفسه فيتضمن واحد أو أكثر الأغراض والمهام، كعمليات معالجة النص وحصيلة أداء النشاط، وكلها تحدث فى إطار سياق معين. وقد يتغير الغرض الأولى للقراءة عبر النشاط، كنتيجة لإكتساب معلومات جديدة. كما تتوقف المعالجة على قدرات القارئ وطراز القراءة (للإلمام السريع أو للدراسة). أما الحصيلة التى تعد جزءًا من النشاط، فتتمثل فى زيادة المعرفة، التعامل مع المشاكل الواقعية، و/أو إحداث شكل من أشكال

الإرتباط بالنص. وهذه الحصيلة قد تتصل أو لا تتصل مباشرة بالغرض الأولى للقراءة، لكنها شديدة الأهمية للتعليم والمتعلم على حد سواء.

* والحديث عن علاقة التعلم بالقراءة يتعدى الفصل الدراسى، حيث يمكن أن نعزو الفروق بين القراء إلى البيئة الاجتماعية/الثقافية التى يمارسون فيها التعلم والقراءة. فالجماعات الثقافية المختلفة تتباين فى رؤيتها وتفسيرها للعالم وفى نقلها للمعلومات وأسلوب معالجتها لها. لذلك يلزم لكل برنامج تعليمى ناجح للاستيعاب القرائى أن يتعامل مع هذه التباينات التى تختلف بدورها من مجتمع لآخر. وتتداخل فى هذا السياق العديد من العوامل كالدخل والوضع الاجتماعى واللغة والحوار، وكذلك الجماعات الاثنية إذا وجدت ... إلخ. والمهم هنا أن نفهم طيف التباينات فى المجتمع الذى نعد له برنامج الاستيعاب القرائى، وأن ندرك انعكاسها على ممارسة التواصل بين أفراده وجماعاته.

إن بحوث الاستيعاب القرائى، وهى تتعامل مع منظومة القارئ والنص وفعل القراءة والسياق، تعطى أولوية كبرى لثلاثة مجالات جديرة بالإهتمام فى وضع برامجها: التدريس أو التوجيه – إعداد المعلم – التقييم. وللتعرف على جدول أعمال (أجندة) البحث فى هذه المجالات باختصار يمكن أن نوجز الحديث فيما يلى:

* يعد التدريس الجيد أهم وسائل تنمية الإستيعاب القرائى وحل مشاكله. وممارسة تتضمن التعامل مع تفاعلات المنظومة السابقة، وصولاً إلى مخرجات متميزة، تتمثل هنا فى الطلاب ذوى الدافعية والمؤهلين فكريًا ومهاريًا للقيام بالقراءة المستوعبة. والبحث فى هذا المجال يجب أن يدرك تعقد التعامل مع العلاقات المتشابكة المتضمنة فى تدريس القراءة، وأهمية الإجابة على العديد من أسئلة مثل مدى كفاية إعطاء وقت أكبر لنشاط الاستيعاب مع بقاء الممارسات التدريسية الأخرى كما هى على حصيلته، وكيف يمكن تضمين هذا النشاط فى تدريس المحتوى

ومواد القراءة اللازمة لذلك، وكيف تتأكد من كفاية الخلفية اللغوية والمعرفية للطلاب بما يمكنهم من إستيعاب المحتوى والنصوص المتقدمة فى مختلف المواد، وأخيرًا كيف تدعم السياسة التعليمية أنشطة التدريس الإستيعابى، وتعمل على تفعيلها فى أرض الواقع.

* ولا أظننا فى حاجة إلى أن نؤكد أن حصيلة الإستيعاب القرائى للطلاب تتوقف على جودة إعداد المعلم معرفيًا ومهنيًا ومهاريًا، وإقناعه بقصور الكثير من الممارسات التقليدية، مهما تصور أن يتبنى نماذجًا مختلفة للإصلاح. ولا سبيل إلى ذلك إلا بمشاركتهم العضوية فى هذه الجهود، وتشكيلها والإرتباط بها مهنيًا وأخلاقيًا، ودفعهم إلى الإستفادة بخبراتهم فى تنفيذها. وهنا يأتى دور الأسئلة البحثية اللازمة بالنسبة لإعداد معلم قادر على ممارسة التدريس للإستيعاب، ومن بينها: ما هى القاعدة المعرفية (التنمية اللغوية، اللغويات الإجتماعية، التعددية الثقافية، التنمية القرائية ...إلخ) التى يحتاجها المعلمون للقيام

بالتوجيه الفعال والتنفيذ الجيد لبرامج القراءة الإستيعابية؟ ما هى القوة النسبية للوسائل التعليمية المختلفة (الخبرات الميدانية، دراسات الحالة باستخدام الفيديو، التعلم المصغر ...إلخ) التى تساعد المعلين على اكتساب المعارف والمهارات اللازمة للنجاح فى تعليم الإستيعاب لطلاب فى مراحل عمرية وسياقات إجتماعية/ ثقافية متباينة؟ وما هى مكونات التنمية المهنية الأهم لإعداد المعلمين القادرين على القيام بالتطوير والتجاوز المتمرين للممارسات التقليدية؟

* وكأى برنامج متكامل، يجب أن يتلازم بحثنا فى الاستيعاب القرائى مع طرق تقييمه، التى تعد مكونًا داعمًا لبرامجه، وقادرة على قياس حصيلته المتمثلة فى زيادة المعرفة وكفاءة توظيفها والإرتباط بالمادة المقروءة المتصلة بالمناهج التى يرغب المعلمون فى تطوير كفاءتهم فى تدريسها. وهنالك فى مجال التقييم سؤالان بحثيان لهما أهمية خاصة: كيف نصمم مقاييس ملائمة للقراءة المنظمة ذاتيًا من قبل

الطلاب، والاستفادة منها فى توجيهم؟ وماذا يلزمنا لتصميم قياسات للإستيعاب القرائى حساسة لبرامج التوجيه العامة والخاصة بالنسبة لكل القراء.

لقد حرصت فيما سبق على عرض أغلب النقاط الواردة فى تقرير مجموعة راند لدراسات القراءة، التى انتهت بالتوصية بالتمويل الجيد والإدارة المتميزة للبحث ومتابعة، والتخطيط والتنسيق بين أنشطته والمجموعات القائمة به. وباعتباره من نوعيات دراسات البحث والتطوير (R and D) أكدت المجموعة تطور التمويل المخصص لهذه النوعية من الدراسات بالنسبة لإجمالى تمويل التعليم، إذا ما قارناها بنسبة البحث والتطوير فى مجالات أخرى، مثل مجال الصناعة بالذات. وهذا وضع يستحق التصحيح عندهم وعندنا، فالبحث والتطوير فى مجال التعليم لا يقل أهمية.

والحقيقة أن كل ما ذكرته كان يستهدف فى النهاية الوصول إلى محطتنا الأهم: ما هو قائم لدينا، وما الذى نتمناه. علينا أن نطمئن إلى قيام مؤسساتنا البحثية والتعليمية بمثل

هذه الدراسات المتخصصة فى الإستيعاب القرائى، وصولاً إلى برامج موجهة وقابلة للتطبيق فى المجتمع المصرى بمختلَف تجمعاته الحضرية والريفية والبدوية (دون أن ننسى المناطق العشوائية، فتطوير التعليم سيقلل من عشوائية مستقبل أبنائها). والمهم أن تكون هذه الدراسات، الموجودة أو التى يجدر القيام بها، على نفس الدرجة من الإحاطة والعمق. وعلينا أيضًا أن نقدم الدعم الكافى لإجرائها أو استكمالها أو تطبيقها ومتابعتها، فبالنسبة لتطوير التعليم كلنا فى قارب واحد، يعد بلا مبالغة «قارب النجاة». وما دمنا نتحدث عن «نموذج مصرى»، أقترح أن تمتد الدراسات إلى إمكانية تطبيق برامج الاستيعاب القرائى خارج المدرسة، فى المكتبات العامة وقصور الثقافة ومراكز الشباب ومكتبات النوادى والمعسكرات الشبابية، مع الإعداد الجيد للموجهين والمواد المناسبة وطرق التقييم والمتابعة، ويحضرنى وأنا أذكر هذا الإقتراح إمكانية توظيف برامج الإستيعاب القرائى خارج الملرسة فى تعظيم العائد من مشروعات كبيرة مثل مشروع

مكتبة الأسرة، والمشروع القومى للترجمة وغير ذلك من الجهود الجادة للتأليف والترجمة، مع العمل على تضمين التعامل مع النصوص الإلكترونية بآفاقها المفتوحة فى برامج الاستيعاب القرائى داخل وخارج المؤسسة التعيمية، باعتبارها تمثل إتجاهًا مستقبليًا جاء ليبقى.

مستقبل العمل

ما الذى يحمله المستقبل بالنسبة للعمل فى القرن الحادى والعشرين؟ سؤال يتردد بشدة، ويصاحبه طيف من الإجابات والتوقعات المتفائلة والمتشائمة والحائرة بين الأمرين، هذه الإجابات والتوقعات تقليدية. لكنها تعكس فى النهاية الحاجة الملحة إلى دراسات جادة للمشكلة على المستويات المحلية والإقليمية والعالمية، شأنها فى ذلك شأن مختلف القضايا ذات البعد الكوكبى فى زمان العولمة. ولعله من المفيد قبل الاستطراد فى الموضوع أن نعرض عينة من بين هذه الإجابات والتوقعات، والخلفيات الت تنطلق منها:

* يرى البعض أن التطور التكنولوجى، وما يؤدى إليه من إستغناء عن العنصر البشرى، قد يؤدى تسارعه المتزايد إلى ظهور «مجتمع بلا عمل» Jobless Society. بينما يرى البعض الآخر أن هذا التطور سيزيد من فرص التوظيف، مع إختلافها نوعيًا عن الفرص المتاحة فى الماضى والحاضر. هذا التباين يعكس طبيعة الرؤى الاستشرافية

للدراسات المستقبلية، التى تؤكد مفهوم المستقبلات البديلة، الذى يرفض الحديث عن مستقبل واحد مكن. ويمكن بنفس الأسلوب معالجة الرؤى الاستشرافية لفرص ومخاطر العولمة وتغير علاقات العمل وغير ذلك من المتغيرات الكبيرة، التى سنناقشها فى سياق المقال.

* ورغم الاتفاق أو الاختلاف مع مقولة «نهاية الإيديولوجيا»، وغيرها من أحاديث النهايات، إلا أن التحيز الإيديولوجى فى المجال الإقتصادى بالذات يجعل البعض يتمسك فى معالجة مشكلة العمل وغيره بالأفكار النمطية التى تعود إلى آدم سميث عن اليد «الخفية» القادرة على حل كل المشاكل. ومع الإعتراف بأهميته وأهميتها فى زمانه، إلا أن التمسك «بحفريات المعرفة» يحول هذه اليد الخفية إلى يد ثقيلة معوقة. فالأدبيات الحديثة تؤكد أن الحكم القطعى بخروج الحكومة والقطاع العام من سوق العمل، والحكم على الأخير بأنه حالة ميئوس منها وغير قابلة للتحديث، لا يتفق مع كثير من الأوضاع المجتمعية،

بما فى ذلك حالة بعض الدول الأوروبية. ويجرى الحديث بدلاً من ذلك عن القطاع المختلط بين العام والخاص، ناهيك عن القطاع الأهلى ودوره المستقبلى الكبير. وبالنسبة للسياق المصرى، ومع الأهمية القصوى لتحديد القطاع الخاص الوطنى ليلعب دوره كاملاً فى التنمية، يجب أن ننظر بعناية إلى التوجه المحمود للنهوض بقطاع الأعمال، دون تعارض بين الأمرين، لأن ذلك يجعلنا نتجاوز بنجاح التميز الإيديولوجى، وننطلق إلى أفق أرحب، أو هكذا أرجو.

دعونا نكتفى هنا بهذا الإستعراض للتوقعات والإجابات، ونعود إلى موضوعنا المحورى عن مستقبل العمل والعوامل التى تؤثر عليه فى القرن الحادى والعشرين. لقد إنشغل لين كاولى وكونستا نتين بانيس، الباحثان بمؤسسة راند بهذا السؤال، وقدما فى عام ٢٠٠٤ دراسة هامة لوزارة العمل الأمريكية. ويهمنا عند قراءتها النقدية، التى ادعو المهتمين إلى القيام بها لو توفر لهم الوقت لذلك، أن نراعي

الاختلاف بين السياقين المصرى والأمريكى، وإستخلاص التوجهات العامة مع الدعوة الملحة للقيام بمثلها، إلا إذا كنت أجهل أن ذلك قد تم فعلاً. فمبلغ علمى أن هنالك مؤتمرًا قد عقد فى ٢٠٠٢ عن مستقبل العمل فى مصر، يذكر موقعه على الإنترنت أنه قد ناقش بعض الجوانب العامة عن تكنولوجيا المعلومات والتدريب والقطاع الخاص ...إلخ. وما أطالب به هنا دراسة إستراتيجية مستقبلية متعمقة كميًا وكيفيًا، وأعتذر سلفًا لو كانت موجودة فعلاً.

فى دراستها المذكورة، يناقش كارولى وكونستانتين تفاعل وتداخل الآثار التى تحدثها ثلاثة توجهات كبرى فى عالمنا على مستقبل العمل على مدى ١٠-١٥ عامًا قادمة. هذه التوجهات، التى تجمع عليها دراسات عديدة مختلفة، هى: طبيعة التركيبة السكانية – التطور التكنولوجى المتسارع – المسار المتصاعد للعولمة، أو الكوكبة كم أفضل أن أسميها. ورغم إختلاف السياقات، الذى أشرنا إليه، لا يمكن لأية دراسة عن مستقبل العمل أن تتجاهل هذه التوجهات

الحاكمة. ففي أمريكا مثلاً، من المتوقع إستمرار زيادة حجم قوة العمل، ولكن بمعدلات متناقصة. ففى سبعينيات القرن العشرين شهدت قوة العمل نموًا سويًا بمعدل ٢.٦٪ وإنخفض من التسعينيات إلى ١.١٪. هذا المعدل يتوقع أن يستمر حتى عام ٢٠١٠، ثم ينخفض فى العقد التالى إلى ٠.٤٪، ويصل إلى ٠.٣٪ فى العقد الذى يليه. لذلك يجرى الحديث فى العديد من الدراسات (لاحظ تكرار كلمة الدراسات !!!) عن العجز المحتمل فى قوة العمل فى بعض القطاعات التي تحتاج إلى مهارات عالية، وكيفية مواجهته، وبالنسبة للتركيبة السكانية الأمريكية، يجرى التعامل مع ظاهرة المهاجرين، واحتمال زيادة أعداد الهسبانيك والأسيويين فى قوة العمل، وكذلك إدماج المرأة وذوى الحاجات الخاصة، بالإضافة طبعًا إلى النظر فى الشرائح العمرية المختلفة، للإستفادة من خبرة الكبار وطاقة الصغار. والهدف المعلن هو «الوصول إلى قوة عمل تنافسية متوازنة» عمريًا ونوعيًا ومجتمعيًا بشكل عام. ومع إختلاف الوضع،

فإننا نتطلع إلى نموذج مشابه فى الهدف، مصرى فى التفاصيل. إننا نذكر الحاجة الملحة إلى توفير قرابة سبعمائة ألف فرصة عمل سنويًا، والمهم هو قدرة هذا «الرقم» المفترض كونه مدروسًا بعناية على تحقيق الهدف المذكور بكفاءة، وفى مدى زمنى معقول. وباعتباره مدروسًا، لابد وأن يكون قابلاً للتحقق، وأن نتضافر فى سبيل تحقيقه، مهما كانت الصعوبات. وإن كان الأمر يستلزم الكثير من التفاصيل القادرة على الإقناع ورفع الوعى المجتمعى، والدعوة العقلانية للمشاركة التى تعود بالنفع على الجميع. أما إذا كان التقدير المذكور يحتاج إلى مزيد من الدراسة فلا بأس، ولكن علينا ألا نتأخر فى ذلك. وستكون فرصة لتدقيق النظر فى إحتياجاتنا فى ضوء منظومة المتغيرات المتشابكة السكانية والتكنولوجية والعولمية على مدى ١٠-١٥ عامًا قادمة، باعتباره المدى الذى تتعامل معه أغلب الدراسات الاستراتيجية كما ذكرنا.

ننتقل الآن إلى الحديث الأثير عن تسارع التطور التكنولوجى وما يحدثه وسوف يحدثه بالنسبة للعمل، طبيعته

ومكانه ونوعياته ومهاراته وتنظيم علاقاته. يكاد الحديث يقتصر عندنا على تكنولوجيا المعلومات والإتصالات، باعتبارها ليست عنصرًا هامًا فقط، بل هى العنصر الأهم (ولا أعنى بذلك طبعًا الحديث الشعبى عن تشكيل الحكومات الذكية وإختيار القيادات، ولكن دورها المجتمعى الشامل!!!). لكنها ليست وحدها ولا يمكن أن تكون كذلك بطبيعتها وطبيعة الحال. فهنالك تكنولوجيا جديدة نسبيًا، هى التكنولوجيا الحيوية وآفاقها غير المحدودة فى مجالات الصحة والزراعة والصناعة والبيئة. وهنالك تكنولوجيا بازغة Emerging بالغة الأهمية، هى التكنولوجيا شديدة الاستدقاق (النانوتكنولوجيا)، التى تسمح بالتعامل مع المادة على أدق مستوياتها الذرية والجزيئية. هاتان التكنولوجيتان تؤديان إلى طيف واسع من المنتجات، وتغيران عمليات الإنتاج والبحث والتطوير وتتطلبان مهارات غير تقليدية فى سوق العمل الخاص بهما. ولو سئلنا ماذا يمكن أن يكون أهم من تكنولوجيا المعلومات، لكانت الإجابة بلا تردد هى التضافر

بينها وبين هاتين التكنولوجيتين الواعدتين، وإن كانت هذه النقطة تحتاج إلى تفصيل ليس هذا مجاله. وحتى إذا ما قصرنا الحديث على مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فإن تطوراتها الحالية والمتوقعة بالنسبة للمعالجات الدقيقة والذكاء والاصطناعى والروبوطات والتليفون المحمول ستؤدى إلى ثورة كبيرة فى التصنيع والعمالة وتنظيم العمل والتجارة. إن البعض يرى فيها «المهمة الأولى» بالنسبة لتقليص قوة العمل، خصوصًا مع خفض تكلفة الاتصالات ونقل المعلومات باستخدامها، لدرجة أن الاقتصادى الأمريكى جريمى ريفكين تحدث فى عام ١٩٩٦عن «نهاية العمل» ولفت الانتباه إلى دور القطاع الثالث (الأهلى) فى ظل المشكلة. إن الثورة الصناعية السابقة قلصت فرص العمل فى بعض القطاعات، وعوضت ذلك فى قطاعات أخرى. هل تعد الزيادة فى فرص العمل بقطاعات الخدمات، أثرًا مشابهًا للثورة الحالية القائمة على تكنولوجيا المعلومات؟ وما هى الآثار المتوقعة فى مجتمع يبدأ فى الأخذ بأسباب هذه الثورة مثل مصر؟ إلى أى مدى يمكن أن يسهم فى خلق فرص عمل جديدة، وفى تطوير

المشروعات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية ... إلخ؟ لابد وأن تكون هذه الأسئلة موضوع دراسات منهجية جادة، تقوم بها أو تطور وتدقق ما لدينا منها.

أخيرًا نأتى إلى ثالث التوجهات الكبرى المؤثرة فى مستقبل العمل، والمتمثلة فى العولمة الاقتصادية المرشحة لأن تزداد شدة وتأثيرها على الإنتاج والخدمات وقوة العمل، وتعلى من أهمية التنافسية فى كل المجالات، حتى التى كانت أقل تعرضًا لها فى الماضى. إن ما أحدثته من نمو فى تجارة الخدمات مثلاً جعل نسبتها تزيد فى الولايات المتحدة من ١٨ إلى ٣٠٪ فى العقدين الأخيرين. كما أن أثرها فى تنظيم العمل على «رقعة الكوكب» يؤدى إلى ترحيل نوعيات من النشاط والعمالة من مكان إلى آخر. وقد مكنتها ثورة المعلومات وإنخفاض تكلفتها إلى التوسع الكبير فى تجارة السلع الوسيطة والخدمات، وتحرك رؤوس الموال ونقل المعرفة والتكنولوجيا، بل والحراك البشرى لقوة العمل كما ذكرنا، ولأن توجهات العولمة مرشحة للتزايد والانتشار وللتنظيم الكوكبى عن

طريق منظمة التجارة وغيرها، فلابد من التعامل مع فرصها ومخاطرها على كل الأصعدة، بما فى ذلك تأثيرها عل مستقبل العمل، فإذار كانت بعض القطاعات ستواجه نقصًا فى فرص العمل المتاحة، فهنالك مساحة حقيقية للتعويض فى قطاعات أخرى كما تؤكد الدراسات الجادة. ومن حقنا جميعًا أن نفهم أجندتنا الوطنية فى التعامل مع العولمة ونناقشها ونشارك فى تنفيذ ما نتفق عليه منها.

هذه الإطلالة السريعة على التوجهات الكبرى التى تؤثر فى مستقبل العمل تؤكد ما يلى:

* الإتجاه المتزايد إلى اللامركزية فى تنظيم العمل ومؤسساته ، من التكامل الرأسى لهياكل ضخمة إلى التكامل المنتشر لكيانات أصغر ترتبط معلوماتيًا، وترحل إليها العديد من الأنشطة والبشر.

* الحاجة إلى تطوير نوعى فى قوة العمل، لتناسب التنافسية الجادة فى إقتصاد المعرفة (حيث يجرى الحديث عن عمل وعمال المعرفة) والتعامل مع التطورات التكنولوجية التى

لا تتوقف، والتكيف مع نوعيات وفرص العمل الجديدة (العمل عن بعد – التوظيف الذاتى – الإنضمام إلى أكثر من نشاط فى وقت واحد ...إلخ).

إننا حيال تغير نوعى فى علاقات العمل وتعاقداته وقراراته، وفى المهارات اللازمة لممارسة.

* أهمية التنمية المستمرة لقوة العمل القادرة على التطوير والمشاركة فى القرار بالتعلم مدى الحياة والتدريب وإعادة التدريب، سواء فى دوافع العمل أو فى المؤسسات العامة التى تقدم هذه الخدمة الحيوية، مع الحرص على وضع معايير صارمة لجودة أدائها. هذا الأمر يجب أن يسير جنبًا إلى جنب مع الحاجة الملحة إلى التطوير الشامل للتعليم بكل مراحله ونوعياته، لنضمن مخرجات قادرة على الإندماج فى سوق العمل فى القرن الحالى.

* التوصل إلى توازن مجتمعى بالنسبة للمشاركة فى قوة العمل وتوزيع عوائده، مهما كانت الآليات اللازمة لذلك، فحتى التدخل الحكومى تناقشه أكثر الدول تمسكًا بالرأسمالية

وحرية السوق و «يده الخفية»، التى تتحول إلى «يد حقيقية» إن لم يراقبها المجتمع !!!.

* الاهتمام بالقطاع الأهلى، أو القطاع الثالث كما يسمى، الذى سيساهم بوضوح فى خريطة العمل المستقبلية.

* مراجعة وتحديث السياسات والقوانين المنظمة للعمل فى ضوء المتغيرات السابقة، وطرحها للحوار المجتمعى، الواسع قبل إقرارها، على أن يتم ذلك دون تسرع أو إبطاء.

وهكذا نرى ن دراسة «مستقبل العمل» تستلزم الكثير من «العمل»، وعلينا أن نبادر بتقديم آراء نقدية بناءة لما تم منه، وأن نساهم فى إستكمال ما لم يتم منه، على أن يكون حلمنا «العمل حق للجميع»، وهو حلم علمى، وصدقونى لا يوجد تناقض بين الحلم والعلم فى هذا الشأن !!!.